البعد الأمني في دراسات المناطق من منظور مقاربة مركبات الأمن لباري بوزان - منطقة البحر الأبيض المتوسط -أنموذجا-

The Security Dimension in Area Studies from the perspective of the Security Complexes Approach by Barry Buzan - the Mediterranean Region as a Model-

بالة عمار *

جامعة خنشلة

bala.amar@univ-khenchela.dz

تاريخ الإيداع:2022/05/09	تاريخ المراجعة:2022/09/25	تاريخ القبول:2022/09/26

ملخص:

يرتبط موضوع "الدراسات المناطقية" والذي اكتسب شعبية متزايدة بعد الحرب العالمية الثانية في الولايات المتحدة الأمريكية، ارتباطا وثيقا بمفهوم "الإقليم" و"الأقلمة" (Regionalisation) الذين خلقا بدورهما حالات استثنائية في العلاقات الدولية نظرا للغموض الذي يكتنفهما مفاهيميا، على اعتبار أنهما يقدمان إجابة كافية لمعظم دول العالم الثالث لمواجهة الاستقطاب الناتج عن العولمة الرأسمالية الآخذة في التعمق والتعاظم، وكذا بمفهوم "الأمن" الذي يشهد بدوره جدالا خلافيا بين الدراسين، محاولين بذلك جمع هذه التوليفة المفاهيمية " دراسات المناطق- أقلمة- أمن" ضمن مقاربة نظرية واحدة قادرة على تفسير الظاهرة الأمنية مناطقيا/ اقليميا، تجسدها مقاربة مركبات الأمن الإقليمية لباري بوزان.

الكلمات المفتاحية: البعد الأمني؛ دراسات المناطق؛ مركبات الأمن؛ منطقة المتوسط.

Abstract:

The "Regional Studies", which gained increasing popularity after the Second World War in the United States of America, are closely related to the concept of "Territory" and "Regionalisation", which in turn created exceptional cases in International Relations due to the conceptual ambiguity that surrounds them, given that they present a sufficient answer for most of the third world countries to face the polarization comming from the deepening and growing capitalist globalization, as well as the concept of “Security”, which in turn is witnessing a contentious debate between the scholars, thus trying to combine this conceptual synthesis “Regional Studies – Regionalization – Security” within a single theoretical approach capable to interpreting the Regional Security Phenomenon, embodied in the approach of Regional Security Complexes by Barry Buzan.

Keywords : Security Dimension; Area Studies; Security Complexes; Mediterranean Region.

* المُؤلف المُراسِل.

مقدمة:

اكتسبت الدراسات المناطقية شعبية متزايدة بعد الحرب العالمية الثانية في الولايات المتحدة الأمريكية، مقابل معاناة العالم غير الغربي من عجز ينم عن عدم الاهتمام بمثل هذا النوع من الدراسات، وهو ما دفع إلى ظهور أصوات أكاديمية تقر بأن الدول يجب أن تستثمر في الدراسات الدولية بحسب التوزع المناطقي (Area Studies)، ونتج عن ذلك تجذّر أطر حقل الدراسات المناطقية التي رافع أنصار ها حول حقيقة أن الجهد الفكري الموجه لعلماء السياسة والاقتصاد خارج الولايات المتحدة هو بمثابة أولوية وطنية مستعجلة، وما زاد من محورية الموضوع، ارتباطه الوثيق بمفهوم "الإقليم" و"الأقلمة" (Regionalisation) الذين خلقا بدورهما حالات استثنائية في العلاقات الدولية نظرا للغموض الذي يكتنفهما مفاهيميا، على اعتبار أنهما يقدمان إجابة كافية لمعظم دول العالم الثالث لمواجهة الاستقطاب الناتج عن العولمة الرأسمالية الآخذة في التعمق والتعاظم، وكذا بمفهوم "الأمن" الذي يشهد بدوره جدال خلافي بين الدراسين، محاولين بذلك جمع هذه التوليفة المفاهيمية " دراسات المناطق- أقلمة- أمن" ضمن مقاربة نظرية واحدة قادرة على تفسير الظاهرة الأمنية مناطقيا/ اقليميا.

من أهم الإسهامات النظرية في هذا الموضوع دراسات الأستاذ باري بوزان Barry Buzan، التي بدأت بكتابه المعنون "الشعوب والدولة والخوف: معضلة الأمن القومي في العلاقات الدولية" (People States and Fear: The National Security Problem in International Relations) عام 1983، وحتى كتابه المعنون "الأقاليم وقوى: هيكل الأمن الدولي" (Regions and Powers : The Structure of International Security) الصادر في عام 2003، والتي طور فيه مفهوم "مركّب الأمن الإقليمي (Regional Security Complex) وظهر في هذا السياق، مفهوما القوى الإقليمية والهيمنة الإقليمية،ويقصد بالأول الدول التي تمتلك أدوات التأثير والنفوذ في داخل النظام بما يعطيها دورًا قياديًا في توجيه سلوك الأطراف الأخرى داخل النظام، أما "الهيمنة الإقليمية" فتحدث عندما تسعى تلك القوة إلى فرض رغباتها بأدوات القوة الخشنة عليهم. وهو ما يدفعنا إلى طرح **الإشكالية** التالية: **ما الذي تقدمه مقاربة مركبات الأمن لباري بوزان "نظريا/أمنيا" للدراسات المناطقية ؟ وما موقع المنطقة المتوسطية منها؟**

فرضية الدراسة: كلما كانت مقاربة مركبات الأمن لـ **باري بوزان** و **أولي ويفر** قابلة للإسقاط على **منطقة** البحر الأبيض المتوسط، كلما ساهم ذلك في تفسير مختلف الظواهر الأمنية فيها، وبالتالي فهم السياسات المتبعة من طرف مختلف الفواعل لاحتوائها.

للإجابة على الإشكالية نتناول الدراسة في إطار المحاور التالية:

1. مفهوم النظام الأمني الإقليمي.
2. تفكيك مقاربة مركب الأمن **لباري بوزان**.
3. أهم المركبات الأمنية ومعايير الجمع بينها حسب **باري بوزان**.
4. موقع منطقة البحر الأبيض المتوسط من مقاربة مركب الأمن.
5. تقسيمات المنطقة المتوسطية مناطقيا بين التصور الأمني الأوروبي والرؤية الأمريكية.

أولا: مفهوم النظام الأمني الإقليمي:

الأقلمة مصطلح غامض، لا تتضح قوانينه إلا إذا وضعت في إطار استراتيجيات البلدان المعنية به من خلال التحديات والأهداف المشتركة التي تصبو إليها هذه البلدان، حيث أصبحت الأقلمة تشكل إجابة كافية لمعظم دول العالم الثالث لمواجهة الاستقطاب الناتج عن العولمة الرأسمالية الآخذة في التعمق والتعاظم، وتتطلب هذه الإجابة وضع استراتيجيات متناسبة مع تنمية متمركزة على الذات، وعلى سياسة فك الارتباط سواء على مستويات الأقاليم المعنية، فهي تأتي لمساندة جهود البلدان المشاركة داخل هذه التجمعات، إلا أن الدوغماتية الليبرالية تعارض وتندد بكل أشكال الأقلمة حيث تراها تهديدا لمصالح الانتشار السريع واللا محدود للعولمة[1].هذا إذا أخذ مفهوم الأقلمة من منظور اقتصادي . تنموي، حيث تنطلق هنا من الإرادة المشتركة للدول المعنية بهدف مواجهة الضغوطات والهجمات الليبرالية الخارجية، إلا أنه في حالة العلاقات الأورو . متوسطية، فإن هذا المفهوم يأخذ أبعاد أوسع من خلال سعي الاتحاد الأوروبي إلى بناء نظام إقليمي أمني يلتقي مع رؤية **باري بوزان** للمركبات الأمنية في العالم ومنها مركب الأمن المتوسطي. وهنا يجدر بنا طرح التساؤل: على ما يرتكز مفهوم النظام الأمني الإقليمي؟

إن النظام الأمني الإقليمي هو بمثابة التعبير النظامي أو الحركي لمفهوم الأمن سواء كان على شكل سياسات أو مؤسسات، وعليه فإن هذا النظام مرتبط بالمفهوم المتفق عليه للأمن، حيث يتغير ويتطور بتغير وتطور ذلك الأمن.[2] ويتوقف استقرار وفعالية أي نظام أمني إقليمي على درجة عمق الالتزامات المتوازنة والمتبادلة التي يقوم عليها هذا النظام من جهة، ومدى استعداد الدول المؤثرة داخل النظام لتقديم صلاحيات (قانونية . إجرائية) وموارد مناسبة لتشغيل مؤسساته بفعالية من جهة أخرى[3].

فنظام الأمن الإقليمي يقوم على اتفاقيات تتم بين مجموعة من الدول تقع في منطقة جغرافية واحدة، أو ما استقر عليه العرف الدولي بوصفها "إقليما"، وترتبط فيما بينها بروابط معينة، وتتفق بشكل طوعي على تشكيل نظام أمني لحل منازعاتها ومشاكلها بالطرق السلمية، وتعمل على حفظ الأمن في هذا الإقليم، ويستوجب ذلك توافر مجموعة من الخصائص للحصول على تعاون أمني يؤدي إلى إقامة منظومة أمنية مؤسسية، ويشترط البعض لذلك ثلاثة شروط هي:

أولا: وجود نخب سياسية تلتزم بهذا التعاون الأمني وتكون مؤمنة بعوائد هذا الاتفاق.

ثانيا: وجود رأي عام ضاغط لتحقيق هذا التعاون.

ثالثا: وجود تدخلات خارجية ايجابية ذات مصلحة في قيام واستمرار هذا التعاون الأمني[4].

وقد أكد **وليام لويس** (William Lewis) الشرط الأخير، حيث يشترط لتحقيق الأمن وجود ترتيبات أمنية جماعية مع قوى كبرى خارجية. ولكن هناك من يخالف ذلك الرأي، حيث استبعد كل من **فولك ومندلو فيتر** عضوية أي

[1] سمير أمين وآخرون،العلاقات العربية الأوروبية، مصر، السنيغال، مركز البحوث العربية والإفريقية، مركز البحوث العربية(القاهرة) ومنتدى العالم الثالث(داكار) والمنتدى العامي للبدائل، د.س.ط، ص95.

[2] سليمان عبد الله الحربي، "مفهوم الأمن، مستوياته وصيغته وتهديداته"، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، لبنان، بيروت، الجمعية العربية للعلوم السياسية بالتعاون مع مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 19، صيف 2008، 20.

[3] المرجع نفسه، ص 21.

[4] حسن أبو طالب، "التعاون الإقليمي في الشرق الأوسط"، **مجلة السياسة الدولية**، مصر، مطابع الأهرام، العدد 123، جانفي 1996، ص 71.

من القوى الكبرى في النظام . بما فيها النظام الأمني . لكونها تحدث خللا في توازن القوى للنظم الإقليمية التي يجب أن يوجد فيها توازن إقليمي للقوى العسكرية كأحد شروط قيامها[1].

ثانيا: تفكيك مقاربة مركب الأمن لباري بوزان

من خلال دراسته المراجعة لمفهوم الأمن، يقترح **باري بوزان** بعدا مهما ضمن مساهماته لدراسة الأمن الإقليمي (Regional Security)، وهو التصور الذي قد يبدو مفهوما لدى البعض إلا أنه لم يدرس بشكل كاف قبل بوزان. وعلى هذا الأساس فإن إقليمية الأمن حسب بوزان هي خاصية جوهرية تستند على الاعتقاد بان الأمن "ظاهرة علائقية" (Relational Phenomenon)، ولأن الأمن علائقي فلا يمكن إدراك الأمن القومي لأية دولة دون فهم الخط الدولي لاعتماد الأمن المتبادل (Security Interdependence)، غير القابل للتجزئة.

لتحليل مسألة الأمن الإقليمي يرى بوزان بأن العلاقات بين الدول يمكن أن تؤسس شبكة واسعة من الصداقات والتحالفات مع تلك التي تشعر بالخوف، وبالنسبة له فإن مفاهيم الصداقة والعداوة لا يمكن إرجاعها فقط إلى توازن القوى(Balance of power) ، لان القضايا التي يمكن أن تؤثر على علاقات الصداقة/ العداوة بين الدول قد تكون مرتبطة بالاديولوجية الاثنية والخلفيات التاريخية. إن تحليل **بوزان** لمتلازمة صداقة/ عداوة يقود إلى فهم اقتراحه لمقترب مركب الأمن (Security complex)، كنموذج لفوضوية مصغرة، حيث يعرفه على انه: "مجموعة من الدول، ترتبط مخاوفها أو هواجسها الأمنية ارتباطا وثيقا فيما بينها، مما يجعل من غير الممكن النظر واقعيا لأمن دولة ما بمعزل عن أمون الدول الأخرى".

تنطلق افتراضات "مركب الأمن الإقليمي" من اعتبار أن الاعتماد على "المستوى النظمي " لتحليل الأمن الدولي والذي يركز على بعض القوى الكبرى، باعتبار لديها مساحة أكبر للمناورة بسبب نهاية الثنائية القطبية وعدم وجود تنافس بين القوى العظمى (Super Power)، غير كاف لفهم الإشكالات الأمنية العاجلة والمهمة التي تواجهها دول غالبا ما تكون مشاكلها الأمنية الأساسية، نابعة من جوارها الجغرافي المباشر وتابعة له[2]. قد يبدو هذا التصور مفهوما لدى البعض، إلا انه لم يدرس بشكل كاف قبل **بوزان**. حيث أن إقليمية الأمن حسب **بوزان** هي خاصية جوهرية تستند على الاعتقاد بأن الأمن ظاهرة "علائقية" (Phenomenon Relational) ، ولأن الأمن "علائقي" فلا يمكن إدراك الأمن القومي لأي دولة دون فهم الخط الدولي لاعتماد الأمن المتبادل (Interdependence Security) غير القابل للتجزئة[3].

لتحليل مسألة الأمن الإقليمي يرى **بوزان** بأن العلاقات بين الدول يمكن أن تؤسس شبكة واسعة من الصداقات والتحالفات مع تلك التي تشعر بالخوف، وبالنسبة لـ **بوزان** فإن مفاهيم الصداقة والعداوة لا يمكن إرجاعها فقط إلى توازن القوى (Balance of Power)، لأن القضايا التي يمكن أن تؤثر على علاقات الصداقة/العداوة بين الدول قد

[1] سليمان عبد الله الحربي، مرجع سابق، ص 21.

[2] Sihem Djebbi, « Les Complexes Conflictuels Régionaux », Fiche de l'Irsem n° 5, mai 2010, http://www.defense.gouv.fr/content/download/153092/1551344/file/Fiche_n5_Complexes_Conflictuels_Regionaux.pdf

[3] Mariane Stone, " Security According to Buzan : A Comprehensive Security analysis ", http://geest.msh-paris.fr/pdf/security-for-buzan-mp3-pdf

تكون مرتبطة بالإيديولوجية الاثنية والخلفيات التاريخية[1]. إن تحليل **بوزان** لمتلازمة صداقة/عداوة يقود إلى فهم اقتراحه لمقترب "مركب الأمن" كنموذج لـ "**فوضوية مصغرة**" حيث يعرفه على "أنه مجموعة من الدول ترتبط مخاوفها أو هواجسها الأمنية ارتباطا وثيقا فيما بينها، مما يجعل من غير الممكن النظر واقعيا لأمن الدول بمعزل عن أمون الدول الأخرى"[2]. ويشتمل مركب الأمن على الاعتماد المتبادل في مجال التنافس، مثله مثل المصالح المشتركة، أما العامل الأساسي في تعريف مركب الأمن فهو عادة المستوى العالي من التهديد/الخوف الذي يُشعر به بشكل متبادل بين دولتين أو أكثر، وعليه فإن هذا المقترب يمكن أن يكون إطارا مناسبا لمناقشة القضايا العالقة في أية منطقة من العالم[3].

إن الميزة الرئيسية لمركب الأمن الإقليمي حسب **بوزان** هي أنه يتأثر في غالب الأحيان بالعوامل التاريخية من العداوات طويلة المدى (اليونانيون والأتراك، العرب والفرس، الخمير الحمر والفيتناميين)، أو بالالتقاء الثقافي والحضاري (العرب والأوروبيين، شمال وجنوب آسيا ودول أمريكا الجنوبية). كما يلعب القرب الجغرافي دورا حاسما في تقوية التفاعلات الأمنية التي تتجلى .بشكل كبير .في القطاعات العسكرية، السياسية، الاجتماعية والبيئية[4].

ثالثا: أهم المركبات الأمنية ومعايير الجمع بينها حسب باري بوزان وأولي ويفر.

ترتكز البنية الجوهرية لمركب الأمن الإقليمي على أربع متغيرات هي[5]:

1. **الحدود** (Boundaries): التي تميز مركب الأمن الإقليمي عما جاوره.
2. **البنية الفوضوية** (Anarchy Structure): التي تعني بأن مركب الأمن الإقليمي يجب أن يتكون من وحدتين مستقلتين فما فوق.
3. **الاستقطاب** (Polarity): الذي يغطي توزيع القوى بين الوحدات.
4. **البناء الاجتماعي** (Social Construction): الذي يحدد أنماط الصداقة والعداء بين الوحدات.

من هذا المنطلق واعتمادا على أبرز الدراسات الخاصة بالنظم الإقليمية حدد **بوزان** مجموعة من مركبات الأمن وهي: أمريكا الجنوبية، والشرق الأوسط (من المغرب إلى باكستان شرقا ومن سوريا إلى الصومال جنوبا)، إفريقيا الجنوبية، جنوب آسيا، وأخيرا جنوب شرقي آسيا وهي كيانات جغرافية. كما أن الروابط الثقافية والعرقية قد تشكل عوامل لتحديد مركبات الأمن وهذا ما يظهر بالخصوص في الشرق الأوسط حيث تسيطر فكرة "أمة عربية"، و"القوة السياسية للإسلام العابرة للحدود" في المنطقة الممتدة من المغرب إلى عمان ومن سوريا إلى الصومال[6].

وتضعف كل من القومية العربية والإسلام هوية الدول المحلية ويشرعنان درجة عالية وغير معهودة من التداخل والاختراق الأمني، كما يخلقان ميلا لإقامة منظمات إقليمية (الجامعة العربية، مجلس التعاون الخليجي، الاتحاد المغاربي...) ويلعبان أيضا دورا رئيسيا في تحديد الأنماط الأساسية للصراع في المنطقة المرتكزة على ثلاث دول غير عربية هي:

[1] Barry Buzan and Ole Weaver, Regions and Power : The Structure of International Security, UK, KAMBREDGE, Univercity press, 2003, P45.

[2] عبد النور بن عنتر، مرجع سابق، ص 21

[3] Mariane Stone, Op.Cit.

[4] Barry Buzan and Ole Waever, Op.Cit, P 45.

[5] Ibid, P 53

[6] عبد النور بن عنتر، مرجع سابق، ص 22.

إسرائيل، تركيا وإثيوبيا. وعليه فإن الأنماط الثقافية والعرقية تساعد في تحديد مركبات الأمن لكنها تأتي في مركز ثانوي بعد إدراك أنماط الأمن كعامل أساسي في تحديد هذه المركبات[1].

كما يجادل **بوزان وويفر** بأن الولايات المتحدة الأمريكية هي القوة العظمى الوحيدة في العالم، في حين أن غيرها من القوى الكبرى (الصين، الاتحاد الأوروبي، اليابان وروسيا) غير قادرة على التدخل في الشؤون الأمنية خارج إقليمها، بسبب محدودية قدراتها العسكرية للمشاركة عسكريا، والدخول في منافسة استراتيجية في المناطق الهامة من العالم، لذلك ليس لديها بديل سوى ترك القوى المحلية، تتعامل مع القضايا العسكرية والاستراتيجية ضمن أقاليمها[2].

ويحدد كل من **بوزان و ويفر** ثلاثة أشكال لمركب الأمن الإقليمي، تتمثل في[3]:

1. المركب الأمني الإقليمي المعياري: والذي تقارب بينيته البنية الوستفالية البنيوية، القائمة على وجود أكثر من قوة، إضافة إلى أهمية الأجندة الأمنية العسكرية والسياسية، ويتحدد هذا النظام بوجود قطبين أو أكثر، كإيران والسعودية في النظام الإقليمي الخليجي، والهند وباكستان في جنوب آسيا. ويكون أحادي القطبية عند تواجد قوة عالمية داخله، كالولايات المتحدة في أمريكا الشمالية، على أن المميزات الأساسية لهذا المركب تتحدد داخليا وفق التفاعلات الإقليمية، وخارجيا من خلال تدخل القوى العظمى/ العالمية، وبالتالي فإن سمته "التوقعية" تكمن في صعوبة تشكيل قوى فرعية مثل، كندا والمكسيك لقطب وحدوي قادر على تزعم المركب في ظل وجود الولايات المتحدة. أما عن تحليل بنية المركب المعياري وفق نموذج صداقة/عداوة، فنجد أن سمة هذا المركب تميل إلى سياسة الأحلاف ونظام توازن القوى.

2.الفرع الثاني؛ المركب الأمني الإقليمي المركزي: سمي بالمركزي لتواجد القوى العالمية داخل داخله، مشكلة لبنيته وفقا لعامل الجوار الجغرافي، كما هو الحال بالنسبة لمركب أمن أمريكا الشمالية حاليا، ومركب أمن أوروبا الشرقية خلال فترة الحرب الباردة، لما تابعا بشكل كلي للاتحاد السوفياتي.

3. المركب الأمني المؤسساتي: يتميز عن المركبين السابقين، بكون التبعية فيه تكون لسلطة المؤسسات الإقليمية بدلا من القوة الأحادية، ويشكل الاتحاد الأوروبي النموذج الأمثل لهذا المركب، باعتباره منطقة جغرافية معلقة في منتصف الطريق بين كونها مجتمع أمني على مستوى عال من التطور، وكونها قوة عظمى من حقها أن تلعب دور الفاعل على المستوى العالمي.

ويقر **بوزان** بوجود مركبات أمن فرعية في الشرق الأوسط مثل الخليج، القرن الإفريقي، الشرق المتوسط والمغرب العربي، والتي لها ديناميتها الأمنية الخاصة بها والمتميزة عن المركب ككل، لكن هناك تجاوز للحدود وتداخل بين الديناميات داخل مركب الشرق الأوسط يكفيان لتبرير تحديده كنطاق أوسع لوحدة إقليمية أساسية. ولكن السؤال الذي يطرح نفسه: هل ميز كل من **بوزان و ويفر** المنطقة المتوسطية كمركب امن إقليمي كلي أو فرعي؟، وما هي

[1] المرجع نفسه، ص 22.

[2] Barry Buzan and Ole Waever, Op.Cit, p73.
[3] Ibid , pp 55-56.

الخصوصية التي تكتسيها المنطقة وفقا لهذه المقاربة كمنطقة تشهدا تفاعلات وديناميات أمنية خاصة ؟ وهو السؤال الذي سنجيب عليه لاحقا.

رابعا: موقع منطقة البحر الأبيض المتوسط من مقاربة مركب الأمن.

يؤيد **باري بوزان وأولي ويفر** هذا الطرح من خلال تقسيمهما لمركب أمن المتوسط إلى مجموعة مركبات فرعية Sub-complexes، لكل مركب خصوصياته وتفاعلاته[1].

فمركب الأمن الشرق أوسطي* يمثل مركبا أمنيا مستقلا اختبر بقوة لعقود عديدة، حيث أن هذا المركب الأمني يعتبر مثالا واضحا لتشكل نزاع يعتبر من أكبر وأعقد النزاعات في العالم، كما يملك بعض الصفات الثقافية المتميزة أيضا، كما أنه على علاقة قوية بمركب أمن الشرق الأوسط.

وعلى هذا الأساس يعرف **بوزان** الشرق الأوسط وفقا لـ"نمط اعتماد الأمن" (Pattern of Security Interdependance) ليشمل المنطقة الممتدة من المغرب إلى إيران مع تضمين كل الدول العربية، بالإضافة إلى إسرائيل وإيران وقبرص والسودان. أما منطقة القرن الإفريقي (The Horn) فليست جزء منه، وتعتبر أفغانستان عازلا بينه وبين جنوب آسيا، وتركيا بينه وبين أوروبا[2] ، وهي رؤية تقترب كثيرا من النظرة الأمريكية لمنطقة المتوسط كما سنرى لاحقا.

إلا أن **بوزان** يلتقي مع الرؤية الأوروبية للمتوسط من خلال تقسيمه للشرق الأوسط إلى ثلاثة مركبات أمنية فرعية (Sub-complexes)صنفها كما يلي[3]:

أولا: مركب محوري وحاسم يتوسط المنطقة الجغرافية المعرفة سابقا، ويتمحور حول علاقات إسرائيل بجيرانها العرب، أين بدأ نزاع محلي بين إسرائيل والفلسطينيين ليتحول إلى عملية كراهية واضحة بين إسرائيل والعالم العربي، وقد ساهم هذا النزاع في إعطاء الشرق الأوسط ككل تماسكه كمركب أمن إقليمي.

ثانيا: مركب تشكل بعد انسحاب بريطانيا من المنطقة سنة 1971 وهو مركب أمن الخليج، حيث يرتكز على ثالوث تنافسي بين إيران والعراق ودول شبه الجزيرة العربية بقيادة المملكة العربية السعودية.

ثالثا: مركب هش وضعيف (خاصة خلال الفترة ما بين عامي 1948 – 1990) يرتكز أساسا على تفاعلات العلاقة بين الجزائر، المغرب، تونس، ليبيا والصحراء الغربية.

إلا أن منطقة المغرب العربي تعتبر أبعد نوعا ما عن المشرق، كما أن حدودها مع إفريقيا قد شوهت بحكم أن ديناميكيا الأمن في المنطقة دفعت إلى دخول لاعبين جدد على خط اللعبة الأمنية المغاربية ،على غرار إسرائيل التي استطاعت التموقع كلاعب في العديد من الدول جنوب الصحراء[4].

ويقر **بوزان** بوجود مركبات أمن فرعية في الشرق الأوسط مثل الخليج، القرن الإفريقي، الشرق الأوسط والمغرب العربي، والتي لها دينامياتها الأمنية الخاصة بها والمتميزة عن المركب ككل، لكن هناك تجاوز للحدود وتداخل بين الديناميات داخل مركب الشرق الأوسط، يكفيان لتبرير تحديده كنطاق أوسع لوحدة إقليمية أساسية.

[1] Barry Buzan and Ole Waever, OP.Cit.P 210.
[2] Ibid, p 187.
[3] Idem, pp 190 – 193.
[4] Idem, P 194.

ويظهر مركب الأمن المغاربي ضمن مركبات الأمن الفرعية بحيث يصفه **بوزان** بالأضعف، حيث يرتكز أساسا حول تحول واضطراب العلاقات بين ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب وكذا الصحراء الغربية[1] .

ويرى **بوزان** بأن حدود "المغرب العربي" مع إفريقيا قد شوهت، انطلاقا من أن ديناميات "الأمن المغاربي" تدفع نحو تخومات أخرى على رأسها: تشاد، الصحراء الغربية، موريتانيا، ليبيا، المغرب وحتى إسرائيل التي تتبنى سياسات معينة في العديد من دول الصحراء الكبرى. إلا أن اكبر مشكل إقليمي في المغرب العربي انفجر مع ضم المغرب للصحراء الغربية بداية من عام 1975، وهو ما أدى إلى حدوث توترات مع كل من الجزائر وليبيا[2].

إن ارتباط مركب الأمن الفرعي المغاربي . في إطار مركب الشرق الأوسط . بالأمن الأوروبي بحكم القرب الجغرافي، والأمريكي ضمن الإستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب، ولو نظريا بعد توسع مفهوم الأمن . كما سنرى لاحقا . يقود إلى وجود خط تماس بين كل من النظام الإقليمي الشرق أوسطي وأوروبا، هو "**المتوسط**" الذي يخضع إلى تقسيمات معينة، تصيغها الدول الكبرى وفقا لأولويات مصالحها واستثمارا في الأزمات التي يعرفها هذا المركب، ووفقا لما تقدمه المقتربات السابقة من أطر تحليلية تساعد على فهم امكانية التموقع الأمريكي متوسطيا انطلاقا من توسع مفهوم الأمن.

كما أن العملية الاندماجية الأوروبية التي شهدتها دول أوروبية متوسطية جديدة خلال منتصف الثمانينيات عمقت الهوة بين دول الضفتين، وذلك بعد اتجاه هذه الدول نحو المؤسسات الجماعية، في الوقت الذي فضلت فيه دول المتوسط الجنوبية تبني سياسة التوجه نحو العالم الإسلامي، ليتحول بذلك المتوسط إلى جدار يفصل بين عالمين متباعدين ومتناقضين سياسيا، اقتصاديا، اجتماعيا وحضاريا[3]، وهو ما أدى إلى تكريس الاختلافات والتناقضات على مختلف الأصعدة وخاصة على صعيد الإدراك الأوروبي، أين سقط الطرف العربي من التصور الأوروبي ليصبح المتوسط الجنوبي بالنسبة للأوروبيين فضاءات جغرافية متمايزة، يحتل فيها الفضاء المغاربي الأهمية الكبرى بفعل تأثير العامل التاريخي والجوار الجغرافي، وكذا مختلف التحديات التي تهدد الأمن الأوروبي والواردة أساسا من دول المغرب العربي[4].

خامسا: تقسيمات المنطقة المتوسطية مناطقيا بين التصورالأمني الأوروبي والرؤية الأمريكية:

انطلاقا من كل ما سبق، يبدو بأن منطقة البحر الأبيض المتوسط كإقليم جغرافي ،عرضة لتقسيمات القوى الكبرى التي تتحرك وفق استراتيجياتها الأمنية والاقتصادية على النحو التالي؛

1. مفهوم الإقليم الأمني المتوسطي في الأجندة الأمنية الأوروبية:

تركز معظم الدراسات التي اهتمت بمنطقة المتوسط على الجانب الأمني بالدرجة الأولى، ثم على مواضيع التعاون الاقتصادي والتبادل التجاري... وقد ارتبط هذا التوجه- خاصة خلال السنوات الأخيرة- بالظاهرة التي أصبحت اليوم البوصلة التي توجه معظم السياسات والاستراتيجيات في حقل العلاقات الدولية، وهي ظاهرة الإرهاب. فالإقليم

[1] Idem, p 193.
[2] Idem, p 193.
[3] Albioni Roberto, "La sécurité Européenne à travers la méditerranée", http://www.eu.int/institute/chaillot/chai02f.htm.
[4] ناصيف يوسف حتي، "مستقبل العلاقات العربية الأوروبية"،**مجلة المستقبل العربي**، لبنان، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، عدد 205، مارس، 1996، ص 103

المتوسطي يعتبر من المناطق التي تقع تحت تأثير التاريخ والجغرافيا على اعتبار أنهما عاملين أساسيين في تحديد بيئة أمن أي منطقة في العالم، وهو ما يطرح مشكلة تحديده سواء كمفهوم أو كمجال جغرافي.

أدت هذه الإشكالية إلى طرح العديد من الكتاب لتساؤل جوهري يتمحور حول إمكانية حدوث "انفجار" لمنطقة المتوسط في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، نظرا للعديد من الاعتبارات التي تجعل المتوسط بحرا غير مستقر مثل: النمو الديمغرافي المتسارع، الأصولية، الهجرة السرية، الإرهاب، النزاع العربي الإسرائيلي، التخلف و نضوب مصادر المياه. حيث ينظر كتاب مثل **ادغار مورن وريجي دوبراي** لحوض البحر الأبيض المتوسط كمنطقة تخوم حقيقية بين الشمال والجنوب، وساهمت نهاية الحرب الباردة في كشف هذه الحقيقة، أين تحول المتوسط إلى خط مواجهة في الوقت الذي زال فيه خطر الشرق[1].

يمثل المتوسط **سيسموغراف** (جهاز قياس الزلازل) فعلي للنظام الدولي، حيث أنه منطقة تأثرت بصفة مباشرة بانهيار المعسكر الشرقي. فبعدما كانت منطقة المتوسط (اليونان وتركيا على وجه الخصوص) مسرحا لتطبيق استراتيجية الاحتواء (مبدأ ترومان) سنة 1947، أصبحت مع بداية التسعينات الموقع الذي تم عبره إطلاق وتجريب ما يسمى بالنظام الدولي الجديد (حرب الخليج والترتيبات التي أعقبتها)[2].

ويلاحظ أنه بعد سنوات من نهاية الحرب الباردة، يبدو المتوسط كأهم المناطق تأثرا بانعكاسات نظام الثنائية القطبية، حيث يشهد إعادة ترتيب الوضع الجيو . استراتيجي انطلاقا من رؤى القوى الكبرى ووفقا لما يتناسب وأجندتها الأمنية.

على هذا الأساس يرى الأستاذ **ينون مصطفى** بأن منطقة المتوسط تشهد لعبة متعددة الأطراف ولها سمة اللعبة الصفرية (Zero Sum Game)، إلا انه من الممكن جدا أن تصبح لعبة غير صفرية (Non Zero Sum Game) ، وهذا راجع بالدرجة الأولى إلى الدور الذي يمكن أن يلعبه أي طرف (لاعب). والواضح من هذه اللعبة أن هناك تقاطعات في المصالح بين أهم الفواعل الدولية، إلى جانب كتلة من الدول التي تنتمي إلى المنطقة بحكم موقعها الجغرافي[3].

قد ينظر إلى المتوسط على أنه الامتداد الذي يبدأ منه الخليج الفارسي[4]، كما قد ينظر إليه بأنه بحر **جيوبوليتيكي** بامتياز كما يرى الجغرافي **اييف لاكوست** Yves Lacoste [5]. إلا أن المهم أنه بحر يتم تحديده وفقا لأجندات أمن القوى الكبرى، وعلى رأسها الاتحاد الأوروبي الذي يدرك جيدا بأن أمنه واستقراره مرتبط بصورة أساسية بمدى أمن واستقرار المنطقة ككل.

ومن هنا، فإن الاتحاد الأوروبي ينظم علاقاته مع الدول العربية في إطار منطقتين جغرافيتين:

---

[1] مصطفى بخوش ، "التحول في مفهوم الأمن وانعكاساته على الترتيبات الأمنية في المتوسط"، الملتقى الدولي: الجزائر والأمن في المتوسط واقع وآفاق، الجزائر، قسنطينة، جامعة منتوري، كلية الحقوق والعلوم السياسية، الوكالة الوطنية لتنمية البحث العلمي، ومركز الشعب للدراسات الاستراتيجية، أفريل 2008، ص 8.

[2] مصطفى بخوش، حوض البحر الأبيض المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة، الجزائر، دار الفكر للنشر والتوزيع، 2006، ص 36.

[3] مصطفى ينون ، "المسألة الأمنية في منطقة البحر الأبيض المتوسط"
http://www.umc.edu.dz/aud-vis/.../273-2011-04-20-13-32-18 .

[4] Ian,O.Lesser, Mediterranean Security New Perspectives and Implications for USA, USA, Santa Monica, Rand Corporation, 1992, P 8.

[5] http.scienceshumaines.com/geopolitique-de-la-mediterranee-fr-15235.html

الأولى: هي منطقة الخليج، حيث تحكم العلاقة بين الطرفين اتفاقية للتعاون وقعت عام 1988 بين الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي.أما المنطقة الجغرافية **الثانية**: فهي المنطقة المتوسطية، وتنتظم تلك العلاقة في إطار يعرف بـ **السياسة المتوسطية للاتحاد الأوروبي**، وتنقسم تلك المنطقة إلى ثلاث مناطق فرعية: **الأولى** هي منطقة شمال البحر المتوسط وتضم كلا من تركيا ومالطا (قبل انضمامها إلى الاتحاد الأوروبي)، وقبرص ويوغوسلافيا سابقا، وعلاقات الاتحاد مع هذه المجموعة تستهدف بالأساس إعدادها للانضمام لعضوية الاتحاد الأوروبي، وقد انضمت فعلا كل من مالطا وقبرص بداية من سنة 2001 فيما تبقى تركيا دولة مرشحة للانضمام.

المنطقة الثانية هي منطقة المغرب العربي وتضم كلا من الجزائر، المغرب وتونس[1]. أما **المنطقة الثالثة** فهي منطقة المشرق وتضم كل من مصر، لبنان، الأردن، سوريا والسلطة الفلسطينية وفي بعض الأحيان إسرائيل[2].

الملاحظ أنه وفقا لهذا التقسيم المعتمد أوروبيا في التعامل مع منطقة البحر الأبيض المتوسط، يجزأ/يقسم هذا الأخير إلى **متوسط شرقي** يضم دول المشرق المتوسطية **ومتوسط غربي** يضم دول المغرب العربي، ولكل إقليم أجندته السياسية والاقتصادية والأمنية في توجهات الاتحاد الأوروبي الخارجية، ويشكل كلا الإقليمين (غربي وشرقي) ما يعرف في أدبيات الدراسات المتوسطية بدول جنوب المتوسط في مواجهة الاتحاد الأوروبي، ضمن متلازمة علاقات شمال/جنوب. ويؤشر ذلك على وقوع المتوسط ضمن فرضية "المرجعية اللاإقليمية"، حيث أنه اعتمادا على منطلقات المنظور الواقعي، فإن المتوسط لا تتوافر فيه بعض/كل الشروط الضرورية المتعلقة بصفة الإقليم الدولي، إذ يبدو وكأنه مجموعة أقاليم ينتمي كل واحد منها إلى مجال ثقافي وحضاري متميز[3].

لقد تأثرت النظرة الأوروبية للمتوسط بشكل كبير بالتحولات الكبرى المصاحبة لفترة ما بعد الحرب الباردة، وهي تحولات جعلت الدول الأوروبية تغير من نظرتها ومفهومها للمسألة الأمنية في منطقة البحر الأبيض المتوسط، وكذا في كيفية تعاملها مع دول الضفة الجنوبية، حيث أصبح للاتحاد الأوروبي مفهوم جديد للقوة لا يرتكز على القدرات العسكرية فحسب، بل يتعداه ليشمل وبصورة تصاعدية عوامل اقتصادية، اجتماعية، ثقافية وبيئية[4].

2. الرؤية الأمريكية للإقليم المتوسطي:

على الرغم من السعي الأوروبي لبناء إقليم متوسطي مرن يتوافق مع السياسات الأوروبية ويكرس النفوذ الأوروبي فيه، إلا أن الدخول الأمريكي على المنطقة بعد الحرب الباردة، والمراجع لمبدأ "تبادل الأدوار" الذي كان سائدا أثناء الحرب الباردة، جعل منطقة المتوسط تنتقل من " إطار استراتيجي" في السياسة الأوروبية، إلى تموقع أمريكي "مدروس" قائم على التنافس غير المعلن بين الطرفين، ومدعما بتراجع العامل الإيديولوجي مقابل صعود الهاجس الاقتصادي الذي لا يعترف بمبدأ تقاسم المصالح، وذلك من خلال تبلور رؤية أمريكية للإقليم المتوسطي ضمن مشروع الشرق الأوسط الكبير، وكذا المدركات الإستراتيجية الأمريكية تجاه المتوسط.

[1] محمد مصطفى كمال وفؤاد نهرا، صنع القرار في الاتحاد الأوروبي والعلاقات العربية الأوروبية، لبنان، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، أوت 2001، ص 73.

[2] المرجع نفسه، ص 73.

[3] Pierre Willa, " La Méditerranée Comme Espace Inventé ", France, Paris, Jean-Monnet palpers, Novembre, 1999, n° 25, P 11.

[4] Fatiha M.Tayfur, "Security and Corporation in the Mediterranean Perceptions", **Journal of International Affairs**, Vol 05, n 03, P 126.

أثار مشروع الشرق الأوسط الكبير الذي طرحته الولايات المتحدة الأمريكية، الكثير من التساؤلات لدى الباحثين ومراكز الدراسات السياسية، لأنه يرتبط أساسا بطرح فكرة دمقرطة Democratization العالم العربي الذي يعاني من غياب الديمقراطية أساسا. حيث يقوم المشروع حسب الرؤية الأمريكية على معالم جغرافية تمتد من الصحراء الغربية إلى مقاطعة البينيليين بباكستان باستثناء ما اصطلح على تسميته بدول محور الشر وإسرائيل التي تشكل النموذج الديمقراطي في المنطقة، وسط محيط من التخلف العربي تحكمه نظم ديكتاتورية، وبالتالي فالمشروع يقوم على دعائم ديمقراطية السوق، المدعومة من قبل الشركات العابرة للقارات والمنتقاة من طرف الإدارة الأمريكية[1].

دخل مشروع الشرق الأوسط الكبير حيز التنفيذ بعد انتهاء نظام القطبية الثنائية والحرب الباردة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي، وتداعياتها الحادة بين أطراف عربية ثورية محسوبة على الاتحاد السوفياتي، وأطراف عربية أخرى محافظة أو تقليدية حليفة للولايات المتحدة، وطرح المشروع كردة فعل لهجمات الحادي عشر سبتمبر 2001 والذي كان يمثل ذروة المشروع الإقليمي الشرق أوسطي.

يهدف المشروع إلى تحقيق هدفين محوريين لضمان المصالح الإستراتيجية الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط وهما:

أولا: إضعاف الصراع العربي .الإسرائيلي على أن لا يتحول إلى عقبة مستمرة من شأنها أن تعيق تطوير العلاقات العربية .الإسرائيلية.

ثانيا: فرض صراعين بديلين كفيلين بتدمير النظام العربي الإقليمي ككل لصالح المشروع الشرق الأوسطي الأمريكي .الإسرائيلي وهما:

- صراع عربي .إيراني بتصوير إيران على أنها خطر يتهدد الأمن العربي.
- صراع سني .شيعي يجري فرضه وتعميمه على العديد من الدول العربية بدءا بالعراق[2].

على الرغم من أن مشروع الشرق الأوسط يعبر عن إستراتيجية أمريكية تهدف إلى دمقرطة دول عربية وإسلامية تقع ضمن نطاق جغرافي قد لا يتمتع بالمرجعية الإقليمية، كما أنه يلتقي مع طرح **باري بوزان** المتعلق برؤيته للشرق الأوسط بحدوده الممتدة من المغرب إلى باكستان شرقا ومن سوريا إلى الصومال جنوبا، كمركب أمن إقليمي تتخلله مركبات أمن فرعية، إلا أنه مع تحديد معالمه الجغرافية يظهر المتوسط كملحق بالشرق الأوسط فيما يتعلق بسياسات أمريكية معينة موجهة للعالم العربي، وهو ما يعبر عن مزاحمة أمريكية لمنطقة كانت ولوقت ليس ببعيد حكرا على النفوذ الأوروبي وخاصة الفرنسي، ولكن قبل الخوض في طبيعة هذه المزاحمة يبقى أن نشير إلى نظرة **باري بوزان** لمنطقة المغرب العربي ضمن مركب أمن الشرق الأوسط.

ف **بوزان** يرى أنه خلال فترة التسعينيات حدث تداخل بين مركبي أمن الخليج والمشرق نظرا للأحداث التي شهدتها المنطقة، إلا أن مركب الأمن الفرعي المغاربي (Maghreb Subcomplex Security) نأى عن هذا التداخل، وعبر عن عدم ارتباطه الاستراتيجي بالقضايا العربية، وأصبح يمثل مركبا أمنيا إقليميا مستقلا مقارنة بالمركبات الأمنية الأخرى في الشرق الاوسط. بالإضافة إلى أن دول المغرب العربي كانت .تقريبا .محايدة أثناء حرب الخليج الثانية، وكذا هامشية الدور

[1] عبد القادر رزيق المخادمي، الشرق الأوسط الجديد، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2008، ص 20.
[2] المرجع نفسه، ص ص, 80 – 81.

المغاربي في إطار عملية السلام العربية . الإسرائيلية، ومع ذلك فإن دولا مثل المغرب لعبت دورا هاما في الانفتاح على إسرائيل.

إن عمل دول المغرب العربي على مجابهة إسرائيل أعطى هذه الدول دورا هامشيا، وربطهم بمركب الأمن الإقليمي الشرق أوسطي، أما بالنسبة للروابط الدينية والثقافية فإن هذه الدول أكثر ارتباطا بالشرق الأوسط، لكن اعتماد الأمن المتبادل لم يكن أبدا قويا مع مركبي أمن الخليج والمشرق، لأن دول المغرب العربي أصبحت منشغلة أكثر بهواجسها الأمنية الداخلية، وأكثر قلقا بشأن علاقاتها الاقتصادية مع الاتحاد الأوروبي[1].

على هذا الأساس، فإن دول المغرب العربي تشكل الضلع الغربي لمشروع الشرق الأوسط الكبير، كما أنها معنية بالإصلاحات السياسية المقترحة أمريكيا على غرار العديد من دول جنوب المتوسط مثل: مصر، سوريا، لبنان، الأردن...

وعلى الرغم من أن الاعتراف الأمريكي لأوروبا .فرنسا على وجه الخصوص .بحقها في بسط نفوذها على منطقة المغرب العربي فيما بين الحربين العالمية الثانية والباردة، ينهل من ثلاثة عوامل لا يمكن تجاهلها:

أولها: أن هذا النفوذ لم يأت من فراغ، وإنما مرده إلى الإرث الاستعماري الأوروبي الذي يضرب بجذوره في تاريخ المنطقة.

ثانيها: أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت مدفوعة خلال هذه الفترة إلى الحرص على احترام قسمة العمل الامبريالية، أو ما يصطلح على تسميته بتقاسم الأدوار.

أما **ثالثها**: فهو أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت مجبرة على تماسك جبهة الرأسمالية العالمية في وجه الخطر الشيوعي. إلا أن هذا الاعتراف سرعان ما بدأ في التراجع بعد الحرب الباردة، وخلفه التأسيس لرؤية أمريكية جديدة لمنطقة المغرب العربي قائمة على توسيع مناطق النفوذ لتشمل المنطقة المغاربية، على اعتبار أنه على عكس الرهانات الإستراتيجية فإن المجال الاقتصادي لا يعرف تقاسم الأدوار، ففي ظل اقتصاد معولم يتميز بالبحث المستميت عن الأسواق، فإن المنافسة لا حدود لها حتى بين الحلفاء الاستراتيجيين[2].

إلا أنه حسب الأستاذ **دافيد دومينيك** David Dominique فإن المتوسط لا يتمتع بـ **وجود موضوعي** (Objective Existance)حسب الرؤية الإستراتيجية الأمريكية، كما هو الحال بالنسبة للشرق الأوسط الكبير، وكخيار، فإن المتوسط يمثل حلما أو أسطورة ولكن ليس مجالا جغرافيا موضوعيا، لأن معالمه تتحدد استنادا إلى استراتيجيات القوى الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، التي بدأت تتموقع في المنطقة مستفيدة من المتغيرات الجيو . استراتيجية بداية من التسعينات من القرن العشرين، حيث تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية فاعلا من بين العديد من الفاعلين في المتوسط إن لم تكن أكثرهم أهمية[3].

فعلى الرغم من تراجع عوامل الصراع الاستراتيجي الأمريكي . الروسي في حوض البحر الأبيض المتوسط منذ بداية التسعينيات، إلا أن "المسرح المتوسطي" ظل يشكل أهمية حيوية بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، التي تسعى للحفاظ على علاقات مستقرة مع دول المنطقة بحيث تضمن امتداد مصالحها الإستراتيجية والاقتصادية المترابطة، بين "المجال

[1] Barry Buzan and Ole Wever, Op,Cit, P 213.
[2] Abdenour Benantar et autres, la Mediterranée Occidentale, Algerie, Bejaia, CREAD, 2003, P 88.
[3] " Mediterranée et Nouveau Moyen- Orient.Quelle Construction Stratigiques ?", http://www.icmed.org/publications/quaderns/9/q9-195.pdf

الأطلسي" ومنطقة الشرق الأوسط وصولا إلى الخليج العربي/ الفارسي فآسيا الوسطى، وهي حلقات استراتيجية متتالية يشكل فيها المتوسط حلقة وصل هامة.

وتعتبر هذه الرؤية الإستراتيجية الجديدة للبحر الأبيض المتوسط بعد الحرب الباردة، إحدى الخلفيات الرئيسية التي دفعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى إقرار مفهوم "المجال المتوسطي الموسع" المجسد استراتيجيا في إطار الحوار الأمني الذي باشره حلف شمال الأطلسي مع دول المنطقة[1].

الخاتمة:

تحاول مقاربة مركب الأمن الإقليمي، شرح كيف يقدم المستوى الإقليمي للتحليل أفضل تفسير للأمن الدولي، وهي نتاج لعملية مترابطة من الأمننة واللا- أمننة (نزع الطابع الأمني)، عمل كل من **بوزان** و **أولي ويفر** على تطويرها ضمن كتباتهما الأكاديمية، في محاولة منهما لتوفير مستوى تحليلي جديد قادر على تفسير الأمن الإقليمي/الدولي بشكل جيد خاصة بعد نهاية الحرب الباردة، إلا أن منطقة البحر الأبيض المتوسط وعلى الرغم من عدم تصنيفها كمركب أمني -كلي- مستقل، إلا أنه يضمن مجموعة من المركبات الأمنية الفرعية (مركب أمن المغرب العربي الهش، مركب أمن الشرق الأوسط ..) في مواجه الاتحاد الأوروبي ككتلة فاعلة في المنطقة، وصاحب أغلب المبادرات الموجهة لدول جنوب المتوسط (مسار برشلونة ، مجموعة 5+5، الاتحاد من أجل المتوسط ...) من جهة، والولايات المتحدة الامريكية من جهة أخرى على الرغم من "لا استراتيجية" منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط في الفكر الاستراتيجي الأمريكي على غرار منطقة الشرق الأوسط، إلا أن مشروع الشرق الأوسط الكبير بين طبيعة الأهداف من وراء ضم دول جنوب المتوسط إلى المشروع القائم على دمقرطة الدول المعنية به . هذا فيما يتعلق بالهدف الاستراتيجي للمشروع ،. وهو ما يؤهل هذه المنطقة لأن تكون مرتكزا لإمكانية تأسيس مصالح مكملة للمصالح الإستراتيجية الأمريكية في المنطقة العربية ككل.

قائمة المراجع

1. حسن أبو طالب، "التعاون الإقليمي في الشرق الأوسط"، **مجلة السياسة الدولية**، مصر، مطابع الأهرام، العدد 123، جانفي 1996.

2. سليمان عبد الله الحربي، "مفهوم الأمن، مستوياته وصيغته وتهديداته"، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، لبنان، بيروت، الجمعية العربية للعلوم السياسية بالتعاون مع مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 19، صيف 2008.

3. سمير أمين وآخرون،العلاقات العربية الأوروبية، مصر، السنيغال، مركز البحوث العربية والإفريقية، مركز البحوث العربية(القاهرة) ومنتدى العالم الثالث(داكار) والمنتدى العامي للبدائل، د.س.ط.

4. عبد القادر رزيق المخادمي، الشرق الأوسط الجديد، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2008.

5. مصطفى بخوش ، "التحول في مفهوم الأمن وانعكاساته على الترتيبات الأمنية في المتوسط"، الملتقى الدولي: الجزائر والأمن في المتوسط واقع وآفاق، الجزائر، قسنطينة، جامعة منتوري، كلية الحقوق والعلوم السياسية، الوكالة الوطنية لتنمية البحث العلمي، ومركز الشعب للدراسات الاستراتيجية، أفريل 2008.

[1] Larabee and others, " NATO's Mediterranean Initiative : policy issues and Dilemmas", RAND corporation, 1999, P 21.

6. مصطفى بخوش، حوض البحر الأبيض المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة، الجزائر، دار الفكر للنشر والتوزيع، 2006.

7. محمد مصطفى كمال وفؤاد نهرا، صنع القرار في الاتحاد الأوروبي والعلاقات العربية الأوروبية، لبنان، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، أوت 2001.

8. ناصيف يوسف حتي، "مستقبل العلاقات العربية الأوروبية"،**مجلة المستقبل العربي**، لبنان، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، عدد 205، مارس، 1996.

9. Albioni Roberto, “La sécurité Européenne à travers la méditerranée”, http://www.eu.int/institute/chaillot/chai02f.htm.

10. Barry Buzan and Ole Weaver, Regions and Power : The Structure of International Security, UK, KAMBREDGE, Univercity press, 2003.

11. Fatiha M.Tayfur, "Security and Corporation in the Mediterranean Perceptions", **Journal of International Affairs**, Vol 05, n 03.

12. Ian,O.Lesser, Mediterranean Security New Perspectives and Implications for USA, USA, Santa Monica, Rand Corporation, 1992.

13. Larabee and others, " NATO’s Mediterranean Initiative : policy issues and Dilemmas", RAND corporation, 1999.

14. Mariane Stone, **"** Security According to Buzan : A Comprehensive Security analysis ",http://geest.msh-paris.fr/pdf/security-for-buzan-mp3-pdf

15. Mediterranée et Nouveau Moyen- Orient.Quelle Construction Stratigiques ?", http://www.icmed.org/publications/quaderns/9/q9-195.pdf

16. Pierre Willa, " La Méditerranée Comme Espace Inventé ", France, Paris, Jean-Monnet palpers, Novembre, 1999, n° 25.

17. Sihem Djebbi, « Les Complexes Conflictuels Régionaux », Fiche de l’Irsem n° 5, mai 2010,http://www.defense.gouv.fr/content/download/153092/1551344/file/Fiche_n5_Complexes_Conflictuels_Regionaux.pdf